

مقرر الكويت والتنمية  
فترة الحكم الدستوري للكويت  
2011-1963

أستاذ سعود راشد العنزي  
[saoud.alanezi@gmail.com](mailto:saoud.alanezi@gmail.com)

أهم الأحداث	السنوات	الفصل التشريعي
<ul style="list-style-type: none"><li>• وفاة الشيخ عبدالله السالم عام 1965</li><li>• استخدام الحكومة للأغلبية النيابية الموالية لها لتمرير قوانين مخالفة للدستور</li><li>• استقالة 8 نواب احتجاجاً على تجاوز الدستور</li></ul>	1963- 1967	الأول
<ul style="list-style-type: none"><li>• تشكيل أكبر قائمة انتخابية معارضة من النواب المستقلين والمؤيدين لهم شملت مرشحين من اتحاد العمال إلى غرفة التجارة.</li><li>• تجنيس عدد كبير من أبناء إحدى القبائل من السعودية للتأثير على نتائج الانتخابات.</li><li>• تزوير الانتخابات بشكل سافر.</li><li>• استقالة بعض النواب الذين فازوا في الانتخابات احتجاجاً على التزوير.</li></ul>	1971-1967	الثاني

<ul style="list-style-type: none"><li>• اختلاف المعارضة حول خوض الانتخابات من عدمها بعد حادثة التزوير.</li><li>• خطاب رئيس الوزراء الشيخ جابر الأحمد لبدء صفحة جديدة في العمل السياسي.</li><li>• رفض مشروع المشاركة النفطية المقدم من قبل شركات النفط التي كانت تسيطر على الثروة النفطية بشكل كامل</li><li>• إقرار قانون التأمينات الاجتماعية.</li><li>• إقرار قانون الخدمة الإلزامية.</li></ul>	<b>1975-1971</b>	<b>الثالث</b>
--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	------------------	---------------

- تأميم الثروة النفطية بالكامل وتحويل عقود الشركات الى عقود خدمات.
- حل المجلس خلال العطلة البرلمانية وبعد انتهاء دور الانعقاد الأول، وكانت أسباب الحل كما ذكر في المرسوم:

1- استغلال الديمقراطية.

2- استغلال الدستور من أجل تحقيق مكاسب شخصية.

3- بذل الجهود من أجل الإعانة وإثارة الأحقاد وتضليل الناس.

- أوقف مرسوم الحل العمل بإيقاف العمل بأحكام المواد 56 فقرة 3 و 107 و 174 و 181 من الدستور.
- كما نص على تشكيل لجنة من ذوي الخبرة للنظر في تنقيح الدستور، وعلى هذه اللجنة أن تنتهي من عملها خلال ستة أشهر من تاريخ تشكيلها على أن ترفع لسمو الأمير مقترحاتها بعد موافقة مجلس الوزراء ويعرض على الناخبين مشروع تنقيح الدستور للاستفتاء عليه أو على مجلس الأمة المقبل لإقراره خلال مدة لا تزيد عن أربع سنوات من تاريخ إصدار هذا الأمر.

<ul style="list-style-type: none"> <li>• عطلت مواد كثيرة من الدستور</li> <li>• حلت الحكومة مجالس إدارات جمعيات النفع العام التي عارضت الحل وعينت مجالس بديلة لها</li> <li>• فرضت وزارة الإعلام رقابة لاحقة على الصحف</li> <li>• شكلت الحكومة لجنة لتنقيح الدستور أوصت بعدم الحاجة لتعديله</li> <li>• غيرت الحكومة توزيع الدوائر الانتخابية من 10 إلى 25 للتأثير على مخرجات الانتخابات</li> </ul>	1981-1976	فترة الحل غير الدستوري
<ul style="list-style-type: none"> <li>• نجحت الحكومة بعد تعديل الدوائر في تقليص عدد المعارضين لها في مجلس الأمة</li> <li>• تقدمت الحكومة بطلب لتعديل عدد من مواد الدستور لتقليص الصلاحيات الدستورية الرقابية لأعضاء المجلس</li> <li>• رفض المجلس تعديل الدستور رضوخاً لضغط المواطنين</li> <li>• أزمة المناخ الاقتصادية التي لاتزال آثارها قائمة بشكل أو بآخر على الاقتصاد الوطني حيث انهار سوق الأوراق المالية غير الرسمي</li> </ul>	1985-1981	الخامس
<ul style="list-style-type: none"> <li>• عادت المعارضة للمجلس بشكل مؤثر</li> <li>• قام 3 نواب باستجواب لأول وزير من أبناء الأسرة الحاكمة تقدم على أثره باستقالته من الحكومة</li> <li>• قرر المجلس انتداب أحد أعضائه للاطلاع على ملفات بنك الكويت المركزي للتحقق من دوره في أزمة المناخ</li> <li>• قرر عدد من أعضاء المجلس تقديم استجوابات إلى 5 وزراء</li> <li>• حل المجلس قبل انتهاء دور الانعقاد الأول</li> </ul>	1986-1985	السادس

## فترة الحل غير الدستوري الثاني

1992-1986

- تعليق عدد من مواد الدستور
- فرض رقابة مسبقة على الصحف عن طريق تعيين مراقب لكل صحيفة لا ينشر أي خبر أو إعلان إلا بعد موافقته
- توقيع عشرات الآلاف من المواطنين على عريضة لصاحب السمو أمير البلاد تطالب بعودة العمل بالدستور
- تشكيل مجموعة الـ 45 الذين كلفوا بنقل تلك العريضة لصاحب السمو أمير البلاد
- تشكيل مجموعة نواب مجلس 85 المكونة من 30 نائباً مستندين على المادة الدستورية لحل المجلس التي تنص على أن يجب أن يدعى لانتخابات خلال 60 يوماً من حل المجلس وإلا يعتبر الحل باطلاً
- بداية تجمعات دواوين الاثنين في مقرات نواب مجلس 85 أسبوعياً ودعوة المواطنين لحضورها حيث تزايدت أعداد المشاركين أسبوعياً
- استخدمت القوة لتفريق المتجمعين في أكثر من ديوانية
- اعتقل عدد من رموز مجلس 85 والناشطين السياسيين
- أجرت الحكومة انتخابات لما سمي بالمجلس الوطني ليكون بديلاً لمجلس الأمة، حيث قاطع أغلبية الناخبين تلك الانتخابات.
- المجلس الوطني يشمل 50 عضواً منتخباً و25 عضواً معيناً من قبل رئيس الحكومة و25 وزيراً يصبحون أعضاء في المجلس بحكم مناصبهم كوزراء.
- دعي المجلس الوطني للانعقاد لجلسة واحدة ثم احتلت الكويت.

	<ul style="list-style-type: none"> <li>• غزت جيوش صدام حسين الكويت واحتلتها في 2 أغسطس 1990 ثم أعلن ضمها الكويت للعراق.</li> <li>• استمرت الحكومة الكويتية في مدينة الطائف السعودية حيث أشرفت على ترتيبات تحرير الكويت.</li> <li>• عقد مؤتمر جدة 13-15 أكتوبر 1990 حيث شاركت فيه جميع القوى المعارضة ونواب مجلس 85 وجمعيات النفع العام، بعد أن اطمئن المشاركون إلى موافقة القيادة السياسية على عودة العمل بدستور 1962 بعد تحرير الكويت</li> <li>• أكدت كلمة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي العهد على الوعد بعودة الحياة الديمقراطية بعد التحرير</li> <li>• ألقى عبدالعزيز الصقر كلمة الشعب الكويتي كونه رئيس لأول مجلس أمة أكد فيها على التزام الشعب الكويتي بالشرعية الدستورية.</li> <li>• تحررت الكويت في 26 فبراير 1991</li> <li>• أعلنت الأحكام العرفية لمدة 3 أشهر</li> <li>• دعي المجلس الوطني لاجتماع وحيد بعد انتهاء الأحكام العرفية ثم حل.</li> </ul>	1992-1986	تابع فترة الحل غير الدستوري الثاني
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• عاد أغلب نواب 1985 إلى مقاعد مجلس الأمة</li> <li>• نجح في الانتخابات عدد ممن كان لهم دوراً في الصمود أثناء الاحتلال</li> <li>• شارك في الحكومة 4 نواب كمؤشر للتعاون بين السلطتين</li> <li>• شكلت لجنة لتقصي الحقائق عن أسباب الغزو واحتلال الكويت ودور المؤسسات الحكومية آنذاك، وكان المجلس بصدد تشكيل لجنة تحقيق إلا أن الحكومة أصرت على تحويلها إلى تقصي حقائق</li> </ul>	1996-1992	السابع

- استجواب وزير المالية ونائب رئيس مجلس الوزراء ناصر عبد الله الروضان من قبل سامي المنيس وأحمد المليفي ومشاري العصيمي، وكان سبب الاستجواب هو تنظيم استغلال الأراضي الفضاء واستغلال أملاك الدولة.
- استجواب الشيخ سعود الناصر الصباح وزير الإعلام بشأن إدخال كتب ممنوعة إلى معرض الكتاب، وقد قدم الاستجواب من قبل وليد الطبطبائي ومحمد العليم وفهد صالح الخنة، وقد استقالت الحكومة قبل طرح الاستجواب.
- استجواب حسين القلاف لوزير الداخلية الشيخ محمد خالد الصباح بسبب ضعف الإشراف وتدني مستوى الأداء ومخالفة الدستور وانتهاك حقوق الإنسان وغياب الإستراتيجية الأمنية وتضليل الرأي العام وإساءة استعمال السلطة والتعسف في إصدار القرارات، وتم التصويت على نظر الاستجواب في جلسة سرية، وبعدها انسحب مقدم الاستجواب ليسقط الاستجواب.
- استجواب عباس الخضاري لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد الكليب، وكان سبب الاستجواب وجود أخطاء في طباعة المصحف والتقصير الفاحش في المسؤوليات، وقد تم تقديم طلب لترح الثقة بالوزير بأغلبية 20 نائب، ولكن تم حل المجلس دستوريا قبل جلسة طرح الثقة

- شكل الشيخ صباح الأحمد أول حكومة له كرئيس وزراء بعد فترة من توليه الوزارة بالتفويض.
- استجواب لعادل الصبيح وزير الإسكان، من قبل مرزوق الحبيبي ومسلم البراك ووليد الجري، وكان سبب الاستجواب حول الرعاية السكنية ومخالفة المادة 131 من الدستور وحرمان البعض من بدل الإيجار وإلغاء طلبات الرعاية السكنية وتنازل الوزارة عن أموال عامة مستحقة على إحدى الشركات، وقد تم رفض طلب طرح الثقة بالوزير.
- استجواب إلى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية سعد الهاشل من قبل حسين القلاف، وكان سبب الاستجواب ضعف الإشراف وتدني مستوى الأداء وإهمال مطاردة سراق المال العام ومحاكمتهم والضعف والإهمال في التصدي للفساد داخل قصر العدل، ولم تتم مناقشة الاستجواب.
- استقالة الحكومة في 29 يناير 2001.
- استجواب وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد باقر من قبل حسين القلاف، وسبب الاستجواب هو نفس الأسباب في الاستجواب الذي لم يناقش، رفض الاستجواب لعدم دستوريته.
- استجواب وزير التربية والتعليم العالي مساعد الهارون من قبل حسن جوهر، وسبب الاستجواب هو الإخلال الصارخ بالقوانين واللوائح وتفشي ظاهرة التسبب الرقابي والمحسوبية من قبل إدارة الجامعة والهدر في الأموال العامة.
- استجواب إلى وزير المالية ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية يوسف الإبراهيم، من قبل مبارك الدويلة ومسلم البراك، وسبب الاستجواب هو الامتناع عن كشف ما صرفه البنك المركزي من أموال نقدية عامة للوزارات والمؤسسات الحكومية وعن تقديم مستندات الصرف، وقد تم رفض طلب طرح الثقة بالوزير.
- استجواب وزير الكهرباء والماء طلال العيار من قبل حسين القلاف، بسبب التعيينات التي قام بها الوزير وحصرها على أبناء دائرته ، وتم الاكتفاء بمناقشة الاستجواب

- تم طلب فتح لجنة تحقيق في صفقة شركة هاليبرتون التي تورد النفط إلى داخل العراق، وقد تم رفض الطلب
- تقديم استجواب إلى محمود النوري وزير المالية، وقد تم طرح الثقة فيه
- تقديم طلب بتقليص عدد الدوائر من 25 إلى 10، وقد تم رفضه
- تقدم عدد من النواب بطلب لطرح الثقة وزير الصحة محمد الجار الله وبعدها قدم استقالته
- في يوم 16 مايو 2005 وافق المجلس على إعطاء المرأة حق التصويت والانتخاب
- توفي المغفور له الشيخ جابر الأحمد في 15 يناير 2005
- في 24 يناير 2006 نقل المجلس السلطات الأميرية إلى مجلس الوزراء بسبب عدم قدرة الأمير الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح على أداء مهامه بداعي المرض
- في 29 يناير 2006 بايع المجلس بالإجماع الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أميراً للدولة بعد تسميته من مجلس الوزراء
- كلف الشيخ ناصر المحمد كرئيس للوزراء
- عين الشيخ نواف الأحمد ولياً للعهد
- تم إلغاء قانون التجمعات من قبل المحكمة الدستورية
- حل المجلس بعد اشتداد حملة "نبيها خمس" المطالبة بتعديل الدوائر الحكومية من 25 دائرة إلى 5 دوائر.

<ul style="list-style-type: none"> <li>• فاز بالانتخابات أغلبية من المرشحين المؤيدين لتعديل الدوائر الانتخابية وتقدمت الحكومة باقتراح لتعديلها الى خمسة دوائر حيث تمت الموافقة عليه</li> <li>• طلب إسقاط القروض، وقد تم رفضه</li> <li>• استجواب إلى الشيخ أحمد عبد الله الأحمد الصباح وزير الصحة، وقد استقالت الحكومة على إثر الاستجواب</li> <li>• تم تقديم طلب طرح الثقة بالوزير علي الجراح الصباح وزير النفط، وقد تمت الموافقة عليه</li> <li>• حل المجلس بسبب الأزمة بين السلطين بشأن زيادة 50 دينار لجميع موظفي الدولة</li> </ul>	<b>2008-2006</b>	<b>العاى عاشر</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• أول مجلس ينتخب على التوزيع الجديد للدوائر الانتخابية الخمس</li> <li>• استمرت الأزمة النيابية الحكومية بشأن الزيادة رغم موافقة الحكومة على إقرار زيادة 120 دينار بدلاً من الـ 50</li> <li>• تقدم 3 نواب باستجواب رئيس مجلس الوزراء</li> <li>• تقدمت الحكومة باستقالتها وأعيد تكليف الشيخ ناصر المحمد بتشكيل حكومته الخامسة خلال عامين</li> </ul>	<b>2009-2008</b>	<b>الثانى عاشر</b>

- شاركت المرأة الكويتية كنايبة وعضو في المجلس لأول مرة في تاريخ الحياة البرلمانية وذلك من خلال أربعة نساء وهم: أسيل العوضي وسلوى الجسار ومعصومة المبارك وروولا دشتي.
- استجواب مسلم البراك إلى وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد الصباح حول التفريط بالأموال العامة للدولة وعدم إتباع الإجراءات القانونية بالمقررة في شأن المناقصات العامة والإساءة إلى العملية الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، و نصب كاميرات تلفزيونية متطورة ذات تقنيات أمنية في ساحة الإرادة. وبعد الانتهاء من مناقشة محاور الاستجواب تقدم عشرة نواب بطلب ل طرح الثقة في الوزير، ولم يحصل على العدد الكافي لحجب الثقة عن الوزير
- استجواب فيصل المسلم لرئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح ويعتبر أول استجواب لرئيس مجلس وزراء في الكويت، وقدم النائب مسلم البراك استجواب آخر لوزير الداخلية جابر خالد جابر الصباح، وقدم النائب ضيف الله بورمية استجواب لوزير الدفاع الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح، وقدم النائب مبارك الوعلان استجواب لوزير البلدية ووزير الأشغال العامة الدكتور فاضل صفر وقدم النائب علي الدقباسي استجواب لوزير الإعلام الشيخ أحمد عبد الله الأحمد الصباح.
- اشتدت المعارضة النيابية والشعبية لرئيس الوزراء بعد نشر جريدة القبس للإيداعات المليونية لعدد من النواب
- تزايدت تجمعات الاحتجاج في الساحات العامة ضد الحكومة ورئيسها

<ul style="list-style-type: none"> <li>• كشف النواب عن تحويلات لمبالغ كبيرة عن طريق البنك المركزي ووزارة الخارجية الى بعض السفارات الكويتية لمصلحة رئيس الوزراء.</li> <li>• في 16 نوفمبر 2011 أقيمت احتجاجات تتدد برئيس الوزراء أمام مجلس الأمة، وتلى هذه المظاهرة اقتحام مبنى مجلس الأمة من قبل بعض المحتجين والنواب فيما عرف لاحقاً بالأربعاء الأسود وتلى هذه الاحتجاج تصعيد سياسي حتى قدم رئيس مجلس الوزراء استقالته يوم 28 نوفمبر 2011 .</li> </ul>		<p>تابع الثالث عشر</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• كلف الشيخ جابر المبارك الحمد بتشكيل الحكومة</li> <li>• حصلت المعارضة على حوالي 35 مقعد فيما شكل أول أغلبية نيابية في تاريخ مجلس الأمة الكويتي</li> <li>• تمكنت المعارضة من إيصال مشرحها احمد السعدون لرئاسة مجلس الأمة وكذلك حصدت أغلب مقاعد مكتب المجلس</li> <li>• لم تنجح أي من المرشحات النساء لعضوية المجلس</li> <li>• شكل المجلس عددا من لجان التحقيق في الإيداعات المليونية والتحويلات الخارجية</li> </ul>	<p>2012- الآن</p>	<p>الرابع عشر</p>